درعا.. عودٌ على بدء

د. بسام أبو عبد الله

دخلنا العام الحادي عشر من هذه الحرب الفاشية على البلاد، وبعد أحد عشر عاماً عادت درعا لتكون تحت الأضواء، وهي المدينة التي انطلقت منها أكاذيب ما سمي «ثورة سورية»، منها أظافر الأطفال التي تبين أنها كذبة كبيرة لم يقدم دليل واحد على صحتها، ولم يناقشها أحد أبداً بالرغم من أننا خلال ظهورنا على وسائل الإعلام بداية الحرب قلنا إننا نريد دليلاً واحداً «لندين هذا العمل» علماً بأن الظفر يحتاج ستة أشهر حتى يعود للنمو، ومع ذلك لم يُقدم لنا أحد صورة ولا اسماً ولا دليلاً، وبالتالي كان الأمر كذباً بكذب من قبل أناس يستخدمون اسم الله والإسلام عشرات المرات للكذب على الناس وخداعهم، وأخذهم رهائن لمشاريع عدمية دمرت وشردت أهل درعا، وحولت المدينة إلى بؤر إرهابية متطرفة، تقتل وتذبح وتغتال حياة الناس ونشاطهم الاقتصادي والاجتماعي.

بعد سنوات عشر يطل العملاء من تركيا وغيرها للتحريض على القتل والدمار، وإطلاق العنتريات التي تهدف للتحريض والاستفزاز بلغة بدائية متخلفة لم تتعلم وتفهم شيئاً مما يحدث، ولم تقرأ النتائج الكارثية التي جلبها الثورجيون من تنظيم القاعدة وداعش من دمار وخراب، وتحويل المحافظة بكاملها إلى رهينة لأشخاص متخلفين عملاء مرتبطين، لا هدف لهم سوى الأفق العدمي، ولا حلول سوى ما يقدمه الخارج، وما يتطلبه حجم الدولارات التي يتقاضونها، لكن هؤلاء لم يقرؤوا ويفهموا ماذا تغير، وتبدّل بعد سنوات عشر، وسأذكر لهم بعضها:

– انكشاف الأكاذيب والتضليل الذي مورس باسم ما سمي «ثورة سورية» من حجم المال النفطي الذي ضخ لها، وهي ١٣٧ مليار دولار حسب اعترافات رئيس وزراء قطر السابق حمد بن جاسم، وحجم السلاح ودور غرفة «الموك» في إدارة وتوجيه الثورجيين، وكم الاغتيالات والقتل والتدمير، وهذا الأمر لم يعد خافياً على أي إنسان بسيط.

– المزاج العام السوري، ومنهم أهلنا في درعا، الذي أصبح يتقيأ من ذكر أسماء هؤلاء وسلوكهم، وتوريطهم للناس بالعنتريات، ثم الفرار بالأموال التي تقاضوها، وفتح مشاريع تجارية في الخارج، مثل تركيا خاصة، ومن يريد أن يرى قادة الثورة الصناديد في الغوطة مثلاً ما عليه سوى مراجعة حجم مشاريعهم في تركيا ليعرف الحقيقة، أو بإمكانه التفتيش في الوثائق التي نشرت حول ما يتقاضاه زعماء ما يسمى معارضة من هذه الدولة أو تلك.

– سقوط الرهان على تفتيت الدولة السورية من قبل قوى العدوان، مع بقاء مخاطر وتحديات لا تزال ماثلة أمامنا في الجزيرة السورية وإدلب، وهذه المناطق لها طرق معالجة مختلفة، تديرها القوى الخارجية نفسها في درعا، إنما بأسماء ورايات مختلفة، لكن المعلم والمخطط واحد لكل هذه المناطق.

– تغير مواقف الدول الإقليمية تجاه الأحداث في سورية، والسبب ثبات وصمود وتضحيات الشعب السوري الأسطورية، وهنا تبرز لدينا مواقف ملك الأردن عبد الله الثاني، الذي أعلن بوضوح شديد عبر قناة «سي إن إن» أن الرئيس بشار الأسد باقٍ لفترة طويلة، وأن النظام السياسي باقٍ أيضاً، وعلينا إعادة التفكير في طرق التعاطي مع ما يجري في سورية، وهذا سببه الضرر الاقتصادي الكبير، الذي لحق بالأردن نتيجة حصار سورية والعقوبات، وانعكاسات مسألة اللاجئين الاقتصادية والاجتماعية على واقع الأردن، وتوقف التمويل الدولي الذي كان الأردن يستفيد منه كما هي الحال مع دول الجوار كلها، وإذا أضفنا إلى كل ذلك الموقف الخليجي الذي يعمل بهدوء وهو غير ظاهر، نفهم حجم التغيرات الكبيرة التي يجب أن يقرأها هؤلاء الجهلة، الذين لم ولن يتعلموا شيئاً طوال عقد من الزمن.

– إعادة فتح معبر نصيب بين سورية والأردن، والسماح بتدفق البضائع السورية إلى الخليج هما عامل آخر مستجد، وشريان اقتصادي يحتاج للأمن والأمان، وهو شريان سوف يستفيد منه أهلنا في درعا بعد الصعوبات الاقتصادية الهائلة التي عاشوها مع إخوتهم في الوطن، وبالتالي فإن الحل ليس بقطع الطرقات، وقتل عودة النشاط الاقتصادي والبلطجة التي تمارسها عصابات أهل الكهف، ذلك أن نفَسَ الدولة السورية الطويل لا يعني ضعفاً، إنما هو حرص على حياة الأبرياء المحتجزين كرهائن من أهل درعا، وهو الذي لن تقبل الدولة بعودته، أو إعادة المحافظة إلى سنوات عشر خلت، فالزمن والظروف تغيرا، ولغة العنتريات ولّت، والصبر له حدود، وأمن وأمان المجتمع خط أحمر لن يسمح لأحد بتجاوزه كما أكد الرئيس بشار الأسد في خطاب القسم.

إن الذين لم يفهموا بعد عقد من الزمن أن ما حصل في سورية هو حرب فاشية تورط فيها للأسف جزء من شعبنا، أو يمكن أن أسميه «حثالة من شعبنا» ورّطوا الناس وشردوهم ثم تركوهم لمصيرهم بعد حفلة كذب قادتها إمبراطوريات الإعلام ومولت بمليارات الدولارات، وهدفها تفتيت سورية دولةً ومجتمعاً، وقتل دور سورية وموقعها، وتأثيرها التاريخي، والعروبي، والقومي، وبالتالي يمكن القول: كفى يعني كفى! درعا كانت البداية، وستكون نهاية الإرهاب فيها، لأن من توهم بأن حجمه أكبر من الدولة ومصالحها العليا هو أحمق، ولا توجد دولة في العالم يمكن أن تسمح ببقاء القتلة والإرهابيين وقطّاع الطرق يتحكمون بحياة الناس ومستقبلهم.

الزمن تغير، ولغة التحريض انتهت، ووجوهكم بانت، وسقطت الأقنعة عنها، وباختصار زمن الإرهاب انتهى ولا عودة له.

مدير المياه: ٦ آبار جديدة والعمل جارٍ لإدخال مضخات إضافية في الخدمة

مياه محطة «علوك» تصل الحسكة بعد أربعة أيام على تشغيلها

| الحسكة - دحام السلطان

وصلت مياه محطة «علوك» ليل الثلاثاء- الأربعاء إلى منازل الأهالي في أحياء النشوة والفيلات والسكن الشبابي في مدينة الحسكة بعد أربعة أيام على تشغيل المحطة في مدينة رأس العين المحتلة، وذلك عقب توقيفها بشكل متعمد من الاحتلال التركي ومرتزقته الإرهابيين لمدة ٣٥ يوماً.

وأكد مدير عام مؤسسة المياه، محمود العكلة، لـ«الوطن» أن المياه وصلت إلى خزانات محطة «الحمة» المغذية لمدينة الحسكة وضواحيها ليل الثلاثاء- الأربعاء، بعد أن تم إنجاز تشغيل محطة «علوك» عصر يوم الجمعة الفائت، بعد توقف دام ٣٥ يوماً.

وأوضح العكلة أنه بعد ذلك تم البدء بعملية الضخ باتجاه الأحياء في المدينة حسب برنامج التقنين المعتمد من مؤسسة المياه، التي بدأت بأحياء النشوة والفيلات والسكن الشبابي، ومن ثم سيتم البدء بأحياء منطقة غويران في حال استمرار عملية الضخ بشكل مستمر ومتواصل من «علوك» باتجاه خزانات الحمة.

وأشار إلى أنه ومتابعة لتوجيهات محافظ الحسكة، اللواء غسان حليم خليل سارعت الورش الفنية في المؤسسة إلى إنجاز صيانة آبار جديدة وفق طاقتها الكاملة لضمان استقرار ضخ المياه إلى أهالي مدينة الحسكة، مبيناً أن ورش الصيانة انتهت من صيانة ٦ آبار إضافية ليصبح عدد الآبار العاملة في المشروع ١٦ بئراً، من أصل ٣٤ بئراً.

ولفت إلى أن أعمال الصيانة مستمرة أيضاً لإدخال ٢٥ بئراً في الخدمة خلال الأيام القليلة القادمة، إضافة إلى إدخال مضخات جديدة إلى جانب المضخات الأربع الموضوعة في الخدمة الآن من أصل حجم المضخات الموجودة في المحطة والبالغ عددها ١٢ مضخة.

وفي سياق متصل أكد مصدر في محافظة الحسكة أن المحافظ خليل وجه الجهات المعنية بدعوة أصحاب الصهاريج الخاصة بنقل مياه الشرب التي لا تحمل لوحات سير نظامية، لمراجعة مجلس مدينة الحسكة للحصول على المهمة اللازمة التي تخولهم العمل ضمن مركز مدينة الحسكة ونقل مياه الشرب إلى الأهالي في أحياء وسط المدينة.

انتهاء المرحلة الأولى من صيانة محطة مياه مشروع علوك (عن الانترنت)

محافظ حماة: إعادة الحياة إلى عدة قرى وبلدات محررة ومستمرون بوتائر عالية

أكد محافظ حماة، محمد طارق كريشاتي، أمس، أن المحافظة تترجم على أرض الواقع توجيهات الرئيس بشار الأسد بخصوص اعتبار ملف عودة المهجرين إلى قراهم وبلداتهم من أولويات عمل الحكومة، موضحاً أن المحافظة ترجمت هذه التوجيهات من خلال إعادة الحياة إلى عدة قرى وبلدات حررها الجيش العربي السوري في أرياف حماة الشمالية والجنوبية، وتأمين عودة المئات من العائلات إلى قراهم وبلداتهم بعد تأمين البنى التحتية وشبكات الصرف الصحي والمياه والكهرباء والمراكز الصحية.

وبين كريشاتي أن حماة احتضنت عشرات الآلاف من العوائل السورية التي هجرها الإرهاب من محافظات الرقة وإدلب ودير الزور وحلب وقدمت لهم كل المستلزمات خلال السنوات الماضية، حسبما ذكرت وكالة «سبوتنيك».

وأوضح كريشاتي أن الرئيس الأسد أعطى توجيهات واضحة من خلال اعتبار ملف عودة المهجرين إلى قراهم وبلداتهم من أولويات عمل الحكومة، وأضاف: «على الأرض، نحن ترجمنا هذه التوجيهات من خلال إعادة الحياة إلى عدة قرى وبلدات حررها الجيش العربي السوري في أرياف محافظة حماة الشمالية والجنوبية ووضعنا كل الإمكانات، وبسرعة قياسية استطعنا تأمين عودة المئات من العائلات إلى قراهم وبلداتهم بعد تأمين البنى التحتية وشبكات الصرف الصحي والمياه والكهرباء والمراكز الصحية».

وأوضح كريشاتي أن عودة الحياة إلى المناطق المحررة مستمرة بوتائر عالية، كما في مدينة مورك التي عادت إلى طبيعتها بشكل شبه كامل من خلال تضافر جهود كل المعنيين، حيث تم تأمين عودة أكثر من ١٥٠٠ عائلة إلى المدينة بعد تحريرها من عناصر الجيش العربي السوري.

وأضاف: مؤخراً قمنا بالتعاون مع مركز المصالحة الروسي، بتأمين عودة العائلات إلى بلدة الزارة بريف حماة الجنوبي من أحد مراكز الإيواء في مدينة حمص، وذلك بعد إعادة تأهيل منازلهم، حيث تم تأهيل ٩٨ منزلاً وإعادة إعمار ١٥ على وجه السرعة، كما قدم الجانب الروسي سللاً غذائية».

ولفت كريشاتي إلى أن المحافظة لعبت دوراً كبيراً خلال السنوات الماضية لعدة عوامل، منها الموقع الجغرافي، حيث تتوسط محافظة حماة عدة محافظات منها الرقة وحلب ودير الزور، وكانت الشريان الرئيسي المغذي لمحافظة حلب وتعبر من خلالها القوافل التجارية بين الشمال والجنوب السوري.

وأوضح أن المحافظة تمتاز بأراض زراعية بمساحات شاسعة، صالحة لزراعة كل المحاصيل، ومنها المحاصيل الإستراتيجية كالقمح، إضافة إلى وجود معامل إستراتيجية منها معمل الحديد والإسمنت وعدة منشآت أخرى كانت رديفاً للاقتصاد السوري.

وأشار كريشاتي إلى أن محافظة حماة رغم الحرب الكبيرة التي عاشتها كباقي المحافظات على مدار سنوات، قد حافظت على نسيجها الاجتماعي، وبالتالي يمكن اعتبار محافظة حماة صورة مصغرة عن سورية.

وأكدت الهيئتان التنسيقيتان السورية والروسية لعودة المهجرين السوريين في بيان مشترك، في ختام الاجتماع المشترك السوري- الروسي لمتابعة أعمال المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين والمهجّرين السوريين، في الثامن والعشرين من الشهر الماضي أن عودة المهجرين السوريين إلى مناطقهم المحررة من الإرهاب هي أولوية وطنية للدولة السورية التي تبذل قصارى جهدها لإعادة إعمار البنية التحتية المهمة في البلاد وخلق فرص عمل للسوريين العائدين.

وكالات

زاسبكين: الاحتلال الأميركي سينسحب من سورية والعراق كما انسحب من أفغانستان

أكد السفير الروسي السابق لدى لبنان، ألكسندر زاسبيكين، أن الاحتلال الأميركي سينسحب من سورية والعراق بعد إخفاق مخططاته كما انسحب من أفغانستان، على حين انتقد نائب رئيس رابطة الدبلوماسيين الروس السفير السابق أندريه باكلانوف ازدواجية المعايير التي ينتهجها الغرب حيال سورية.

وخلال مؤتمر صحفي عقد عبر تقنية الفيديو، أكد زاسبيكين، حسب وكالة «سانا»، أن الاحتلال الأميركي والوجود الإرهابي لا آفاق لهما في سورية وسينسحب الأميركيون من سورية والعراق بعد إخفاق مخططاتهم كما انسحبوا من أفغانستان.

وجدد زاسبيكين تأكيد إخفاق السياسات الغربية الجائرة تجاه سورية في تحقيق أهدافها، لافتاً إلى أن تعنت الغرب وتمسكه بمواقفه تجاه سورية لن يدوم طويلاً وسيجبر على التراجع عنها حتماً كما هو الحال في أفغانستان وسينسحب الأميركيون من سورية والعراق.

وشدد زاسبيكين على أن دول الغرب باتت على علم بأن الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب التي تفرضها على سورية فشلت في تحقيق ما عجزت عن تحقيقه بالوسائل العسكرية والإرهاب.

وقال: إن «الحرب التي شنها الغرب على سورية بدءاً من إدخال المجموعات الإرهابية وصولاً إلى الإجراءات الاقتصادية المختلفة، باءت بالفشل وسورية لن تخضع لهذه الضغوط»، لافتاً إلى أن سورية تملك ثروات طبيعية وزراعية كبيرة وتستطيع الاعتماد على ذاتها وعلى مساعدة حلفائها في إعادة الإعمار فيها.

من جانبه، انتقد باكلانوف، ازدواجية المعايير التي ينتهجها الغرب حيال سورية، حيث يواصل الأميركيون وحلفاؤهم الغربيون فرض الإجراءات الاقتصادية القسرية على الشعب السوري وفي الوقت ذاته يتباكون على معاناته المعيشية الناجمة عن تلك الإجراءات.

وكالات

شهيد و٣ مصابين بانفجار ناجم عن ماس كهربائي بمبيت عسكري قرب مشروع دمر

الجيش يقضي على خلية داعشية في البادية ويستهدف إرهابيي «خفض التصعيد»

| حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن - وكالات

قضى الجيش العربي السوري، أمس، على خلية من تنظيم داعش الإرهابي، في البادية الشرقية، ورد في الوقت نفسه على خروقات التنظيمات الإرهابية لوقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد.

من جانب آخر، استشهد شخص وأصيب ٣ آخرون جراء انفجار في باص مبيت عسكري قرب مشروع دمر، جراء ماس كهربائي أدى إلى انفجار خزان الوقود في الباص واشتعاله.

وفي التفاصيل، بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الجيش العربي السوري قضى، على خلية من تنظيم داعش الإرهابي، خلال تمشيطه البادية في ريف حماة الشرقي قرب قرية المكيمن.

وأوضح المصدر، أن الوحدات المشتركة من الجيش والقوات الرديفة، تواصل تمشيط البادية الشرقية من خلايا تنظيم داعش، بتغطية نارية من الطيران الحربي السوري والروسي، الذي نفذ عدة طلعات في مثلث حماة - حلب - الرقة، وما بين باديتي حمص ودير الزور، بحثاً عن تحركات مؤللة للدواعش لاستهدافها.

ولفت إلى أن الطيران الحربي، أضعف مؤخراً حركة الدواعش بمختلف قطاعات البادية، نتيجة تكبيدهم خسائر فادحة بالأفراد والعتاد بغاراته التي شنها على مخابئ لهم بعمق البادية.

أما في قطاعي ريفي حماة وإدلب من منطقة «خفض التصعيد» في شمال غرب البلاد، فقد استهدف الجيش برمايات مدفعية نقاط تمركز للإرهابيين بعدة محاور في سهل الغاب الشمالي الغربي بريف حماة، وفق قول مصدر ميداني لـ«الوطن» أوضح أن الجيش استهدف كذلك نقاطاً للإرهابيين في كفر عويد بجبل الزاوية.

وأشار المصدر إلى أن المجموعات الإرهابية كانت قد اعتدت بقذائف صاروخية، على قرية جورين، ما أدى لإصابة عدة مواطنين وتضرر منازل، لافتاً إلى أن هذا الخرق لاتفاق وقف إطلاق النار بمنطقة «خفض التصعيد»، استدعى رداً فورياً من الجيش.

من جهتها، ذكرت مصادر إعلامية معارضة أن الجيش العربي السوري استهدف بقذائف المدفعية الثقيلة وراجمات الصواريخ تحصيناتهم في بلدات الفطيرة، وكنصفرة، وكفرعويد، وسفوهن، الواقعة في منطقة جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي.

وتواصل التنظيمات الإرهابية التي ينضوي معظمها تحت زعامة تنظيم جبهة النصرة الإرهابي والمنتشرة بريف إدلب اعتداءاتها على القرى الآمنة في المناطق المحيطة.

في غضون ذلك أقرت ما تسمى غرفة عمليات «الفتح المبين»، التي تضم تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وما يسمى «جيش العزة» إلى جانب ما تسمى «الجبهة الوطنية للتحرير» باعتدائها بقذائف الهاون وصواريخ الغراد على مواقع ومرابض مدفعية لقوات الجيش العربي السوري على محاور معمل الزعتر، وبلدة أورم الكبرى بريف حلب الغربي.

من جانب آخر قامت ما تسمى «هيئة تحرير الشام» التي تتخذ منها تنظيم «النصرة» غطاء له بدفع تعزيزات عسكرية إلى منطقة معبر الغزاوية بريف حلب والفاصل بين مناطق ريف إدلب وريف حلب الغربي، ومنطقة عفرين، وعملت على السيطرة على حواجز تابعة لما يسمى «الجبهة الوطنية للتحرير» الموالية للاحتلال التركي في المنطقة، وذلك حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وأوضحت مصادر أن «الهيئة» توغلت في مناطق ما يسمى لـ«الجبهة» في معبر الغزاوية لأكثر من ٣ كم، وقامت بتثبيت حاجز هناك، للسيطرة على محطات الوقود الواقعة ضمن الحد الفاصل بين مناطق سيطرة «الهيئة» وسيطرة «الجبهة» التي تستخدم غالباً لتهريب الوقود من عفرين المحتلة إلى ريف إدلب في أوقات الليل.

إلى ذلك، انفجرت عبوة ناسفة بالقرب من مدرسة المحمودية في عفرين المحتلة، من دون ورود معلومات عن الأضرار والخسائر التي خلفها الانفجار، حسبما نقلت مواقع إلكترونية معارضة.

من جانب آخر، تحدث شهود عيان لـ«الوطن» عن أنه وعند الساعة السادسة والنصف من صباح أمس اشتعلت النار في باص مبيت عسكري وهو يسير عند مدخل مساكن الحرس قرب مشروع دمر، ومن ثم انفجر.

وذكر الشهود، أن جهات مختصة وصلت إلى مكان الانفجار، تحدثت عن أن سبب الانفجار هو وجود «كالون» من مادة البنزين في داخل الباص، مشيرة إلى أن «كالون» البنزين اشتعل نتيجة حصول ماس كهربائي في داخل الباص ما أدى إلى انفجار الأخير بعد دقائق.

وذكر الشهود أن وحدات الهندسة التابعة للجيش العربي السوري وبعد وصولها إلى مكان الانفجار ومعاينتها للباص، نفت بشكل قطعي أن يكون الانفجار ناجماً عن عمل إرهابي، لعدم وجود أي بقايا لعبوات ناسفة في المكان.

وأوضح الشهود أن الانفجار أدى إلى استشهاد سائق الباص وإصابة ٣ آخرين تم نقلهم إلى المشفى، وتضرر واجهة أحد المحال التجارية الذي وقع الانفجار بالقرب منها.

انفجار خزان وقود لباص مبيت عسكري ناجم عن ماس كهربائي قرب مشروع دمر (عن الانترنت)

ميليشيات «قسد» اعتقلت مدرّسين لإعطائهم دروساً في المناهج السورية

الاحتلال التركي يرتكب مجزرة بحق مدنيين من عائلة واحدة في «عين عيسى»

واصل الاحتلال التركي اعتداءاته بالقصف على منازل المدنيين في ناحية تل تمر بريف الحسكة وفي بلدة عين عيسى بريف الرقة الشمالي التي ارتكب فيها مجزرة أدت لاستشهاد ٤ أشخاص من عائلة واحدة، على حين اعتقلت ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الانفصالية ٤ مدرسين أكراد في مدينة المالكية لإعطائهم دروس في مناهج الحكومة السورية.

وفي التفاصيل، فقد ذكرت مصادر أهلية، وفق وكالة «سانا»، أن عائلة مكونة من ثلاثة أطفال ووالدهم استشهدوا وأصيبت والدتهم إصابة خطرة، جراء اعتداء لقوات الاحتلال التركي على قرية الصفاوية شرق عين عيسى قرب الطريق الدولي «أم فور».

من جهتها، ذكرت ميليشيات «قسد» في بيان، أن الدبابات التابعة لقوات الاحتلال التركي قصفت منازل مدنيين في شرق بلدة عين عيسى، ما أسفر عن استشهاد عائلة بأكملها بينهم أطفال.

وأشار البيان إلى أنه تم نقل جثامين لأربعة مدنيين من عائلة واحدة إلى مشفى البلدة بعد أن قام الأهالي بانتشالهم من منزلهم الذي تهدم بسبب قصف الاحتلال التركي، مشيراً إلى أنه أصيب في القصف سيدة وابنتها من العائلة ذاتها وتم نقلهما إلى مشفى الرقة بسبب الإصابات البليغة.

بموازاة ذلك، ذكرت وكالة «هاوار» الكردية، أن قوات الاحتلال قصفت قرية الدردارة شمال ناحية تل تمر بريف الحسكة الشمالي بالمدفعية الثقيلة وقذائف الهاون، الأمر الذي أدى إلى أضرار مادية في منازل المدنيين.

جاء ذلك، في وقت تحدثت فيه مصادر محلية في تصريح نقله موقع «باسنيوز» الكردي، عن أن شاباً توفي تحت التعذيب في سجون ما تسمى «الشرطة والأمن العام» التابعة للميليشيات المسلحة الموالية للاحتلال التركي في مدينة رأس العين المحتلة بريف الحسكة الشمالي الغربي.

وأكدت المصادر أن مسلحين مما تسمى استخبارات ميليشيات «الشرطة المدنية» في عين عيسى عذّبوا مدنياً يدعى علي الأحمد (٣٥ عاماً) وعلى إثر ذلك نقل المعتقل إلى المشفى الوطني ليل الثلاثاء ليفارق الحياة بقسم العناية المشددة فجر أمس.

وأشارت المصادر، إلى أن جثة الشاب موجودة في براد المشفى الوطني برأس العين مع حراسة من قبل مسلحي «الشرطة» لمنع الاطلاع عليها.

في المقابل، أكدت مصادر كردية، وفق «باسنيوز»، أن ما تسمى قوات «الأسايش» الذراع الأمنية لميليشيات «قسد» اعتقلت ٤ مدرسين أكراد بينهم امرأة، في مدينة المالكية بريف الحسكة الشمالي الشرقي بتهمة إعطاء دروس خصوصية في مناهج الحكومة السورية.

وفي ١٣ من الشهر الماضي، كشف سكان وعاملون في الشأن الثقافي، قيام «مسؤولين» فيما يسمى «الإدارة الذاتية» الكردية الانفصالية التي تسيطر عليها ميليشيات «قسد»، بإرسال أطفالهم إلى المدارس الحكومية السورية، في وقت يقوم فيه هؤلاء «المسؤولون» بمطالبة السكان بتدريس أولادهم في مدارس «الإدارة» الانفصالية!.

وبعد سيطرة تلك «الإدارة» المدعومة من الاحتلال الأميركي، منذ عدة سنوات على مناطق شاسعة في شمال وشمال شرق البلاد، مستغلة الحرب الإرهابية التي تشن على سورية، قامت بالاستيلاء على عدد كبير من المدارس التي تدرّس مناهج وزارة التربية في الحكومة السورية الشرعية، وتحويلها إلى قواعد لميليشياتها، كما أغلقت عدداً كبيراً من المدارس.

وفرضت تلك «الإدارة» منذ العام ٢٠١٥، مناهج باللغة الكردية في مدارس التعليم الأساسي والثانوية العامة، وأجبرت الأهالي على إرسال أولادهم إليها، على الرغم من عدم وجود اعتراف دولي بما تمنحه من شهادات.

وكالات

قولاً واحداً

تحسين الحلبي

انحدار القوة الأميركية

بعد سنتين من انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ بدأت الولايات المتحدة بتنفيذ مخطط سياسي واقتصادي ضخم وشامل لمحاصرة الاتحاد السوفييتي القوة العظمى الصاعدة لمنعه هو وحلفاؤه من التوسع في علاقاته وتزايد قدراته الاقتصادية والعسكرية، ولكي تحقق هذا الهدف جمعت حلفاءها في حلف عسكري سياسي مشترك وهيمنت على اقتصاد الدول المهزومة في أوروبا وآسيا بتنفيذ خطة مارشال الاقتصادية لربط دول أوروبا وآسيا بالمصالح الاقتصادية الأميركية وحرمان أي قوة أخرى من منافستها، وبدأت الإدارات الأميركية تضع دول الاتحاد السوفييتي وكل دولة تقيم علاقات معه على قائمة الحصار والتهديد بالحروب تحت شعار مناهضة الشيوعية إلى أن انتهت تلك المرحلة التي أطلق عليها اسم الحرب الباردة عام ١٩٩١ بانهيار الاتحاد السوفييتي والدول الأعضاء فيه، وكان من الطبيعي أن تعد واشنطن نفسها منتصرة وتعمل على الاستناد إلى هذه النتيجة لمنع روسيا والصين الخاسرين الكبيرين في هذه الحرب الباردة من استعادة قدراتهما الإجمالية لكي تستأثر هي بقيمة قوة القطب الواحد وتهيمن على العالم بنظام إمبريالي جديد واختارت لهذه المرحلة شعار محاربة الإرهاب بعد أن زال مبرر محاربة الشيوعية، وكانت في صراعها السابق مع الاتحاد السوفييتي والدول المناهضة لسياستها تستند إلى تقديم الدعم العلني لمجموعات إرهابية إسلاموية وظّفتها باسم محاربة الشيوعية في خدمتها ضد كل المناهضين لهيمنتها وخاصة من أفغانستان فوجدت في هذه المجموعات بعد الحرب الباردة فرصة لتوظيفها بإرهاب دولي والإعلان في الوقت نفسه عن تنديدها بهذا الإرهاب والدعوة لتأسيس تحالف عسكري دولي ضده استثنت منه روسيا والصين ليصبح عنوان هذه المرحلة الممتدة من عام ٢٠٠١ حتى هذه الأوقات.

السؤال المطروح الآن هو هل نجحت واشنطن وحلفاؤها والخاضعون لسياستها في محاصرة الصين وروسيا وحلفائهما؟

تشير النتائج التي حملتها هذه الحرب الأميركية بعد عشرين عاماً على مجرياتها إلى عدد من الحقائق الواضحة:

أولاً: لم تستطع واشنطن الاحتفاظ بالقاعدة الأولى التي انطلقت منها في محاربة الإرهاب وهي أفغانستان فقد تلقت هي والأطلسي هزيمة صارخة وعجزت عن البقاء فيها وها هي تنسحب مجبرة على تغيير خططها من هذا الشعار.

ثانياً: شكّل انتصار سورية وحلفائها في المنطقة على المجموعات الإرهابية والداعمين لها ضربة بالغة الأثر للولايات المتحدة وحلفائها من عدة نواحٍ، فتم تفتيت القوى والمصادر الداعمة للإرهاب وإجبار واشنطن على إجراء تخفيض حاد في عدد قواتها في المنطقة وتراجع قوتها في المنطقة بين حلفائها.

ثالثاً: العجز الواضح للولايات المتحدة في الحد من تسارع الزيادة في القوة العسكرية والصناعية الروسية والصينية وتزايد عدد الدول التي تفضل إقامة العلاقات مع موسكو وبكين في أوروبا وفي المنطقة.

بفضل هذه النتائج بعد عشرين عاماً على ما يسمى مرحلة الحرب الأميركية على الإرهاب، أصبح الاعتقاد السائد عند عدد كبير من المحللين أن العد التنازلي للهزيمة الأميركية أمام نهوض القوى المناهضة للهيمنة الأميركية قد بدأ، وأن دولاً كثيرة حققت انتصارات ملحوظة في إحباط خطط الهيمنة الأميركية عليها باسم «محاربة الإرهاب» مثل سورية وإيران والعراق واليمن وليبيا والجزائر، في حين بدأت عوامل الضعف والتفتت في قوة حلفاء أميركا في المنطقة تتزايد سنة تلو أخرى من دون توقف، وكان الكاتب الأميركي ومؤلف عدد من الكتب عن السياسة الأميركية ومشاكل الدفاع والحروب في سياساتها اليوت كوهين قد توقع في تحليل نشره في مجلة «فورين بوليسي» في ٢٧ تشرين الأول الماضي تحت عنوان «نهاية القوة الأميركية» انحداراً لا يتوقف في القوة الأميركية أمام القوى الأخرى المنافسة لها، وهذا ما نشهده من تآكل نسبي للقوة الأميركية في مجال القوة النووية والصاروخية بل في القوة الناعمة بعد ثورة الاتصالات «السوفت باور» التي تفوقت واشنطن فيها قبل عقدين تقريباً على الجميع، في حين أصبح المنافسون لها في هذا المجال يزدادون شهراً تلو آخر في أوروبا وروسيا والصين.

المفاوضات تواصلت.. ولجوء مزيد من الأهالي إلى مناطق سيطرة الدولة

مصادر مطلعة لـ«الوطن»: إعلان الدواعش خروجهم من «درعا البلد» أكاذيب

| الوطن

أكدت مصادر وثيقة الاطلاع على التطورات في محافظة درعا، أمس، أن إعلان زعيم تنظيم داعش الإرهابي في المحافظة المدعو مؤيد الحرفوش الملقب بـ«أبو طعجة»، والداعشي محمد المسالمة الملقب بـ«هفو» خروجهما من حي «درعا البلد» في المدينة، هو «أكاذيب لن تنطلي على الدولة التي على الرغم من ذلك تعمل ما يلزم للتأكد من حقيقة ما جرى نشره».

وحسب معلومات «الوطن»، فإن الهدوء الحذر تواصل في حي «درعا البلد» ومحيطه تخلله خروقات للهدنة قام بها الدواعش، وقد رد الجيش العربي السوري عليها ولجم هؤلاء الإرهابيين الذين أفشلوا اتفاق المصالحة في الحي والذي تم التوصل إليه في ٢٥ الشهر الماضي.

وتشير المعلومات إلى أنه وفي ظل هذا الهدوء الحذر تواصلت المفاوضات بين اللجنة الأمنية في المحافظة وما تسمى «اللجان المركزية»، وسط ترقب لما ستؤول إليه، ولكن حتى ساعة إعداد هذا التقرير مساء أمس لم يتم الإعلان عن أي نتائج.

ووفق المعلومات، فإن اللجنة الأمنية خلال المفاوضات واصلت اتباع «سياسة الصبر والنفس الطويل» حقناً للدماء، على أمل أن ترضخ «اللجان المركزية» والتنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة، وتنفّذ قرار الدولة الحاسم ببسط سلطتها على حي «درعا البلد» وكافة المناطق التي ما زالت تنتشر فيها تنظيمات إرهابية في المحافظة وإعادة الأمن والأمان إلى كامل المنطقة الجنوبية.

وبينما كانت المفاوضات جارية نشرت صفحات على موقع «فيسبوك» داعمة للتنظيمات الإرهابية ومصادر إعلامية معارضة شريط فيديو مصوراً ظهر فيه حرفوش «أمير» تنظيم داعش والمسالمة وهو متزعم مجموعة داعشية، تلا خلاله الأخير بياناً أعلن فيه خروجهما من «المنطقة».

في المقابل، قالت المصادر وثيقة الاطلاع على التطورات في المحافظة وخصوصاً في «درعا البلد» لـ«الوطن»، إن ما جاء في شريط الفيديو المصور على لسان «هفو» هو «أكاذيب»، وأضافت: «هذه الأكاذيب لن تنطلي على الدولة التي على الرغم من ذلك تعمل ما يلزم للتأكد من حقيقة ما جرى نشره».

ولأول مرة منذ وجود الميليشيات المسلحة في محافظة درعا، قالت مصادر قريبة منها لـ«الوطن» في الأول من الشهر الجاري إن تلك الميليشيات أقرت بوجود مسلحين من تنظيم داعش الإرهابي رافضين للتسوية ويعرقلون ما تم التوصل إليه من اتفاق مع الدولة السورية.

واللافت في الأمر هو هذا الاعتراف بوجود دواعش بين هذه الميليشيات علماً أنهم كانوا على الدوام ينفون نفياً كاملاً وجود أي داعشي بينهم.

ووسط هذه التطورات واصل الأهالي أمس استغلال حالة الهدوء الحذر في «درعا البلد» ومحيطها وتمكنت أعداد كبيرة إضافية منهم من الوصول إلى مناطق سيطرة الدولة في محيط الحي هرباً من الإرهابيين.

عناصر من الجيش العربي السوري في محيط حي «درعا البلد» (عن الانترنت)

مؤشّر على قرب عودة الهدوء إلى درعا

الأردن يعيد فتح معبر «جابر» الحدودي

| الوطن – وكالات

أعلن الأردن، أمس، عودة حركة الشحن المغادرة والقادمة من وإلى مركز حدود «جابر» الأردني، المقابل لمركز «نصيب» بمحافظة درعا في الجانب السوري كما كانت عليه قبل الإغلاق.

ويرى مراقبون، أن الإعلان الأردني يعتبر مؤشراً على قرب عودة الهدوء إلى مدينة درعا، التي عمدت تنظيمات إرهابية فيها إلى توتير الوضع هناك، في حين تمكن الجيش العربي السوري من لجمها، بالتزامن مع اتباع اللجنة الأمنية في المحافظة «سياسة الصبر والنفس الطويل» حقناً للدماء على أمل أن ترضخ ما تسمى «اللجان المركزية» وتلك التنظيمات وتنفّذ قرار الدولة الحاسم الذي لا رجعة فيه، وهو بسط سلطتها على حي «درعا البلد» وكافة المناطق التي مازالت تنتشر فيها تنظيمات إرهابية وميليشيات مسلحة في المحافظة وإعادة الأمن والأمان إلى كامل المنطقة الجنوبية.

وأعلن نقيب أصحاب شركات التخليص ونقل البضائع الأردني ضيف الله أبو عاقولة في بيان، الموافقة الرسمية على عودة حركة الشحن المغادرة والقادمة من وإلى مركز حدود «جابر»، كما كانت عليه قبل الإغلاق، بدءاً من يوم أمس، وذلك حسبما ذكرت وكالة «بترا» الأردنية الرسمية.

وأضاف: إن العمل جارٍ بنظام «الباك تو باك» (النقل التبادلي)، للواردات من سورية ولبنان، وكذلك الصادرات الأردنية، حتى إشعار آخر.

ويأتي إعلان أبو عاقولة بعد إغلاق الأردن نهاية الشهر الماضي مركز «جابر» الحدودي مع سورية مؤقتاً أمام حركة البضائع والركاب، حيث قال مصدر مسؤول في وزارة الداخلية الأردنية حينها: إنه «سيتم إغلاق معبر جابر الحدودي مع سورية مؤقتاً أمام حركة البضائع والركاب نتيجة لتطورات الأوضاع الأمنية في الجانب السوري».

وفي التاسع والعشرين من الشهر الماضي، اتفق وزير الداخلية في حكومة تسيير الأعمال اللواء محمد خالد الرحمون ووزير الداخلية الأردني مازن الفراية في اتصال هاتفي على التنسيق المشترك من أجل تسهيل عبور شاحنات الترانزيت وحافلات الركاب بين البلدين.

وكشف مصدر في معبر «نصيب» عن تحسن حالة التبادل التجاري مع الأردن خلال شهري أيار وحزيران المنصرمين، وخاصة المنتجات الزراعية السورية وأن حجم وحركة الشحن اليومية باتجاه الأردن تشير إلى ذلك، في حين مازالت حركة الشحن القادمة من الأردن بسيطة وتقتصر على بعض المواد الأولية التي تدخل في تركيب بعض الصناعات السورية.

مسلحو درعا منهم دواعش و«نصرة» جنّدهم «الإخوان المسلمين»

| الوطن

مع تصدر المشهد في حي «درعا البلد» واجهة الأحداث منذ أسبوعين، وإصرار الدولة على قرارها الحاسم بإعادة الأمن والأمان إلى كامل محافظة درعا، وجد المسلحون المتحصنون في مناطق من المحافظة وما تسمى «اللجان المركزية»، أنفسهم على المحك وأقروا بوجود مسلحين من تنظيم داعش الإرهابي رافضين للتسوية ويعرقلون ما تم التوصل إليه من اتفاق مع الدولة السورية.

وهنا تطرح العديد من الأسئلة حول تبعية هؤلاء المسلحين ومنها: هل أغلبيتهم ميليشيات مسلحة تمردت على الدولة والقانون؟، أم هم تنظيمات إرهابية مدرجة على اللوائح الدولية للتنظيمات الإرهابية؟، أم خليط من الاثنين معاً؟

في عام ٢٠١٨ شن الجيش العربي السوري عملية عسكرية واسعة النطاق لتطهير المنطقة الجنوبية (درعا، القنيطرة، أجزاء من ريف السويداء) من التنظيمات الإرهابية والميليشيات، وراحت الكثير من المدن والمناطق والبلدات والقرى تتساقط تحت وطأة ضربات الجيش للإرهابيين، في حين اختارت بعضها المصالحة وتسوية أوضاع مسلحيها ومن بينها حي «درعا البلد» وعدد من القرى في ريف المحافظة.

وفعلاً أعلن الجيش العربي السوري حينها السيطرة على كامل المنطقة الجنوبية، وبدأت عمليات التسوية للمسلحين في المدن والمناطق والبلدات والقرى التي اختارت المصالحة وتسوية أوضاع مسلحيها، وكان واضحاً أن الكثير من مسلحي الميليشيات الذين تمت تسوية أوضاعهم انضموا إلى القوات الرديفة للجيش وإلى «الفيلق الخامس» المدعوم من الصديق الروسي.

لكن عمليات التسوية للمسلحين في تلك المدن والمناطق والبلدات والقرى التي اختارت المصالحة وتسوية أوضاع مسلحيها لم تكتمل مع امتناع أعداد كبيرة منهم عن تسوية أوضاعهم، وقيامهم بعمليات إرهابية واغتيالات طالت ضباطاً من الجيش ومسؤولين حكوميين وحواجز للجيش وحافلات تقلّ عناصره.

وفي كل مرة كانت فيها الدولة تطالب باستكمال عمليات التسوية يقوم هؤلاء المسلحون بالمماطلة والتسويف وتصعيد الأوضاع في المناطق التي يتحصنون فيها ومنها حي «درعا البلد»، إلى أن أطلق الجيش العربي السوري في ساعات الصباح الباكر من يوم الخميس الماضي عملية عسكرية دقيقة ضد البؤر التي يتحصن فيها إرهابيون أفشلوا اتفاق المصالحة في «درعا البلد» الذي تم التوصل إليه في ٢٥ الشهر الماضي، حيث أطلق الإرهابيون المتحصنون في هذا الحي وفي «طريق السد» و«المخيم» عدة قذائف سقطت على «حي السحاري» و«المشفى الوطني» و«ساحة بصرى» بمدينة درعا.

ونصّ اتفاق ٢٥ الشهر الماضي على «تسليم الأسلحة الموجودة في حي «درعا البلد» ومن ثم إجراء عملية تفتيش على الأسلحة»، و«دخول الجيش العربي السوري إلى الحي»، و«فتح المعابر» و«إجراء تسوية لمن لم يجرِ عملية تسوية وعددهم ما بين ١٥٠ – ٢٠٠ شخص».

ومع استمرار المفاوضات للوصول إلى اتفاق نهائي وتنفيذه فعلياً على أرض الواقع، بعد نقضه عدة مرات من قبل المسلحين، أكدت مصادر مطلعة في درعا لـ«الوطن»، أن قرار الدولة حاسم ولا رجعة فيه، وهو إعادة الأمن والأمان إلى كامل المنطقة الجنوبية، وأنها لن تقبل ببقاء الوضع على ما كان عليه خلال الفترة الماضية، ومن لا يقبل ولا يريد تسوية أوضاعه فسيكون عليه المغادرة.

وبالتزامن مع المفاوضات المتواصلة للوصول إلى اتفاق نهائي وتنفيذه، كان لافتاً في بيان أصدرته ما تسمى «اللجان المركزية» في المحافظة، حديثها عن وجود دواعش بين الميليشيات رافضين للتسوية ويعرقلون ما تم التوصل إليه من اتفاق مع الدولة السورية، وتضمينه اسمي شخصين هما المدعو محمد المسالمة ويلقب بـ«هفو» والمدعو مؤيد حرفوش ويلقب بـ«أبو طعجة» وأنهما من الرافضين للتسوية، علماً أن تلك الميليشيات كانت على الدوام تنفي نفياً قاطعاً وجود أي داعشي بينها.

وحسب تأكيد مصادر وثيقة الاطلاع على الأوضاع في مدينة درعا لـ«الوطن»، فإن المسلحين في منطقة «درعا البلد» وغيرها من المناطق التي يتحصنون فيها لا يقتصرون على مسلحي «الميليشيات»، فهناك «أعداد كبيرة من الدواعش ومسلحي تنظيم جبهة النصرة الإرهابي».

وأشارت المصادر إلى أن «أغلب من كانوا ضمن ما يسمى «الجيش الحر» وميليشيات أخرى قاموا بتسوية أوضاعهم، والكثير منهم يمارسون حياتهم بشكل طبيعي»، لكنها استدركت بالقول «هناك مسلحون من تلك الميليشيات يرفضون تسوية أوضاعهم ولكن أعدادهم قليلة جداً».

وأوضحت أن المدعو «أبو طعجة» هو «أمير» تنظيم داعش في «درعا البلد» وهو من سكان مخيم النازحين، في حين ينحدر المدعو «هفو» من «درعا البلد» ويتزعم مجموعة داعشية في المنطقة، مؤكدة أن هناك في «درعا البلد» وغيرها من المناطق في ريف المحافظة مجموعات داعشية أخرى، وأيضاً هناك مسلحون يتبعون لـ«النصرة»، وكل هؤلاء الدواعش ومسلحي «النصرة» يرفضون التسوية بشكل قطعي وكذلك الخروج من تلك المناطق».

ولفتت المصادر إلى أن معظم المسلحين في درعا سواء كانوا مسلحي الميليشيات أم الدواعش أم مسلحي «النصرة» جنّدهم منذ بداية الأحداث تنظيم «الإخوان المسلمين» الذي نشط في المحافظة في ثمانينيات القرن الماضي وبقيت له خلايا نائمة عاودت نشاطها بعد اندلاع الأحداث في العام ٢٠١١.

وتحدثت المصادر عن أن مسلحي داعش و«النصرة» ارتكبوا الكثير من الجرائم البشعة في «درعا البلد» وبقية المناطق التي يحصنون فيها، وينشطون في تجارة المخدرات وترويجها لأن همهم الأول المال.

أكد أن «الإرهاب الكيميائي» لا يحظى بأي اهتمام من بعض الدول الغربية

السفير صباغ: وجوب تصحيح مسار «منظمة الحظر» والعودة إلى دورها الطبيعي

أكد مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة، بسام صباغ، أمس، وجوب تصحيح مسار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والعودة إلى دورها الطبيعي باعتبارها ركيزة أساسية ومحايدة في نظام عدم الانتشار، مشيراً إلى أن تسييس عملها أبعدها كثيراً عن الطابع الفني وأفقدها جزءاً كبيراً من مصداقيتها لتتحول إلى أداة بيد بعض الدول بدلاً من أن تكون حارساً أميناً على تنفيذ اتفاقية الحظر.

وأعرب صباغ خلال جلسة لمجلس الأمن عن أسف سورية لأن تصبح مناقشات المجلس منصة لبعض الدول الغربية الأعضاء لتوجيه اتهامات مضللة ضدها متجاهلة حقيقة انضمام سورية طوعاً لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية عام ٢٠١٣ وعملها بكل جد ومصداقية وشفافية لتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بموجب هذا الانضمام وتدمير كامل مخزونها من الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها، وذلك حسبما ذكرت وكالة «سانا».

وبيّن صباغ، أن هذه الدول تستمر بتجاهل التعاون القائم خلال السنوات الماضية بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمشاورات الوثيقة مع الأمانة الفنية والتي حققت تقدماً مهماً يدل بوضوح على وفاء سورية بالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

وشدد على رفض سورية المطلق لكل حملات التشكيك التي تطلقها بعض الدول المعروفة حيال تعاونها مع المنظمة وتوجيهها اتهامات باطلة تتصل بـ«إعلانها الأولي» وتستهجن قفزها إلى استنتاجات غير صحيحة وخاصة أن بعض المسائل الفنية التي تتم مناقشتها ترتبط بتفسيرات علمية مختلفة لا يمكن حسمها بشكل سريع أو انتقائي.

واستنكر صباغ الادعاءات التي وردت في بيانات بعض الدول حول رفض سورية منح فريق تقييم الإعلان تأشيرات دخول إليها علما أن الفريق أجرى حتى الآن ٢٤ جولة من المشاورات في سورية ولم تثر خلالها أي مشكلة بشأن حصوله على تأشيرات الدخول اللازمة.

وأكد، أن هناك تحدياً حقيقياً يتمثل في مواجهة الإرهاب الكيميائي لكن ما يثير الريبة أن هذا التحدي لا يحظى بأي اهتمام من بعض الدول الغربية ولا يثير أي قلق لديها رغم التنامي الملحوظ لمحاولات المجموعات الإرهابية مثل داعش و«جبهة النصرة» وغيرهما من التنظيمات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة مثل «الخوذ البيضاء» لاستخدام أسلحة ومواد كيميائية سامة في سورية وورود معلومات متواترة عن تحضير تلك المجموعات لفبركة مسرحيات باستخدام أسلحة كيميائية لاتهام الجيش العربي السوري.

ولفت صباغ إلى أن الحقائق لا تزال تتكشف يوماً بعد يوم بشأن ما ورد في تقرير منظمة الحظر حول حادثة دوما المزعومة والتي تدل بوضوح على ما قام به كبار المسؤولين في المنظمة من تشويه وتحريف للحقائق بما يتماشى مع رواية الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا لإيجاد ذريعة للعدوان الثلاثي الذي ارتكبته تلك الدول على الأراضي السورية.

وأوضح، أن محاولة مدير عام المنظمة خلال إحاطته أمام مجلس الأمن في حزيران الماضي نزع المصداقية عن العمل الذي تم إنجازه في التقرير الأصلي للتحقيق في حادثة دوما والذي يؤكد عدم العثور على دليل على وقوع هجوم كيميائي فيها لن تفلح في استعادة مصداقية تقارير بعثة تقصي الحقائق وأن أسلوب المراوغة وتجاهل المعلومات والوقائع الذي اتبعه لن يلغي حقيقة وجود أسئلة ووجوب الإجابة عنها وضرورة إصلاح جوانب الخلل في طرائق عمل بعثة تقصي الحقائق.

وأكد صباغ، أن التسييس الذي باتت تعاني منه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أبعدها كثيراً عن الطابع الفني لعملها وأفقدها جزءاً كبيراً من مصداقيتها فبدلاً من أن تكون حارساً أميناً على تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية تحولت إلى أداة بيد بعض الدول لاستهداف دولة طرف في الاتفاقية ما يتطلب تصحيح مسارها والعودة إلى دورها الطبيعي باعتبارها ركيزة أساسية ومحايدة في نظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية.

وكالات

مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بسام صباغ (عن الانترنت)